

تعديل المسار

اقتصاد منتج ورفاه مستدام



برنامج عمل الحكومة
الفصل التشريعي السابع عشر

2027 - 2023

قائمة المحتويات

1

المحور الأول:
استقرار المالية العامة

10

2

المحور الثاني:
الأجندة الاقتصادية

16

3

المحور الثالث:
خلق فرص العمل وبناء القدرات

36

4

المحور الرابع:
رفاه مستدام ورأس مال بشري قوي

39

5

المحور الخامس:
حكومة منتجة

52

3 كلمة سمو رئيس مجلس الوزراء

5 ما هو برنامج عمل الحكومة؟

6 الأولويات والركائز

7 برنامج عمل الحكومة

8 السمات الرئيسية للبرنامج

10 المحور الأول: استقرار المالية العامة

برنامج تطوير الإدارة المالية للدولة

برنامج التحكم في المصروفات

برنامج زيادة وتنويع إيرادات الدولة

برنامج إدارة السيولة والتمويل

16 المحور الثاني: الأجندة الاقتصادية

برنامج تطوير وتعزيز القطاعات ذات الأولوية

قطاع السياحة والترفيه

قطاع النقل والمواصلات والخدمات اللوجستية

قطاع الإسكان

قطاع الاتصالات والتكنولوجيا

قطاع الخدمات المالية

قطاع النفط والبتروكيماويات

قطاع الطاقة المتجددة

برنامج إمكانات النمو الاقتصادي المستدام

35 المحور الثالث: خلق فرص العمل وبناء القدرات

برنامج تأهيل المواطنين للعمل في القطاع الخاص

برنامج رفع إنتاجية موظفي الدولة

39 المحور الرابع: رفاه مستدام ورأس مال بشري قوي

برنامج ضمان الرفاه المسؤول وتعزيز التماسك الاجتماعي

برنامج مدن مستدامة وبنية تحتية متطورة

برنامج نظام تعليم قوى ومجتمع منتج للمعرفة

برنامج الاستثمار في الشباب والرياضة والثقافة

برنامج رعاية صحية متقدمة

52 المحور الخامس: حكومة منتجة

برنامج تعزيز الحوكمة والهيكل التنظيمي والقدرات

برنامج إنشاء حكومة إلكترونية ممكّنة بواسطة التكنولوجيا

كلمة سمو رئيس مجلس الوزراء

{ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون }

صدق الله العظيم

الحمد لله العزيز الحكيم الذي أفاض علينا من نعمه التي لا تحصى وجعل لنا طريق الهداية ووفر لنا أسباب الخير والفلاح .

إن الحكومة إذ تؤكد على احترامها للدستور ومد يد التعاون مع مجلس الأمة لكل ما فيه الخير والرفعة للوطن والمواطن، فإنها ترى بأن جدوى النهج الديمقراطي لا تتحقق إلا بوحدة أبناء الكويت على كلمة سواء ورؤية جامعة وحرص صادق على العمل المشترك لتعزيز أمن واستقرار ورفاه بلدنا.

وإعمالاً للمادة (98) من الدستور والتي تنص على أن "تتقدم كل وزارة فور تشكيلها ببرنامجها إلى مجلس الأمة، وللمجلس أن يبدي ما يراه من ملاحظات بصدد هذا البرنامج" فإن الحكومة يسرّها أن تقدّم برنامج عملها هذا بنموذج جديد تقدم فيه أعمالها على شكل مشاريع ذات قيمة مضافة قابلة للقياس ولها جدول زمني محدد يسهّل متابعة تنفيذها.

هذا وإن كان البرنامج قد أبرز بعض المشاريع الاقتصادية والتنموية التي تهدف لمواجهة الكثير من التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني بشكل عام والمالية العامة للدولة بشكل خاص، إلا أنه لم يغفل عن تلمس الحاجات الاجتماعية والحياتية الأساسية للمواطن، وتقديم مشاريع واضحة المعالم لمعالجة القضايا السكنية، والتعليمية، والصحية، والترفيهية وغيرها.

وإننا إذ نرى في برنامج عمل الحكومة وثيقة تعاونٍ وشراكة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فإننا نقدمه أيضاً كبرنامج شراكات مع جميع مقومات المجتمع، ومنها القطاع الخاص الذي لا بد أن يضطلع بدوره في تحقيق النمو المستدام وخلق الوظائف المنتجة للمواطنين. وعليه، فيجب أن يمكن القطاع الخاص من تحقيق دوره تحت رقابة فعالة من الدولة تعي جيداً كيف توجهه نحو أمثل قطاعات التنمية المستدامة وتزيل تشوهات وتعالج مكامن الخلل فيه، وعلى الدولة في ذات الوقت أن ترسي أجواء الثقة والطمأنينة لتشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

كما يهدف برنامج عمل الحكومة إلى العديد من الإصلاحات كالتأكيد على نزاهة العملية الانتخابية من خلال إنشاء مفوضية مستقلة للانتخابات، وغيرها من المشاريع الهامة.

نسأل الله سبحانه أن يعيننا جميعاً على البر بقسمنا وأن يعمنا بعنايته وتوفيقه ويلهمنا السداد والرشاد للقيام بأعباء المسؤولية على الوجه الأكمل وأن يحفظ حضرة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله ورعاهما والكويت الغالية وأهلها الكرام وأن يديم علينا نعمة الأمن والأمان والاستقرار ومزيداً من الرفعة والرخاء.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس مجلس الوزراء

أحمد نواف الأحمد الصباح

رؤية الكويت 2035

تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي

وتشجع فيه روح المنافسة وترفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم، وترسخ القيم وتحافظ على الهوية الاجتماعية وتحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، وتوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة.

ما هو برنامج عمل الحكومة؟

المادة 98 من الدستور:

”تتقدم كل وزارة فور تشكيلها ببرنامجها إلى مجلس الأمة، وللمجلس أن يبيدي ما يراه من ملاحظات بصدد هذا البرنامج“.

يتكون برنامج الحكومة للفصل التشريعي السابع عشر من خمسة محاور وكل محور يتضمن عدة برامج. هذه البرامج تنقسم بدورها إلى مشاريع تنفيذية تعكس توجهات الحكومة للسنوات 2023-2027 كما تستند على ركائز خطة التنمية وإلى ما تستشعره الحكومة من أولويات ورغبات المواطنين وذلك بالتوافق مع مجلس الأمة الموقر بما يساهم بدفع عجلة الإنجاز التنموي ووضع حجر الأساس لتعاون مثمر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

أوجه التشابه والاختلاف بين برنامج العمل والميزانية وخطة التنمية

خطة التنمية الخمسية

وفقاً لقانون التخطيط التنموي 2016/7 تتضمن الخطة أهداف وسياسات ومشاريع إنمائية لخمس سنوات.



الميزانية العامة

نصت عليها المادة 140 من الدستور، الميزانية السنوية تتضمن المشاريع الإنشائية المعتمدة وأوجه الصرف وميزانية التوظيف والدعومات المعتمدة وغيرها من المصروفات.



برنامج عمل الحكومة

وفقاً للمادة 98 من الدستور، هو الإطار السياسي الذي يضبط مسار ونهج السلطة التنفيذية ممثلة "بالوزارة" التي يتم توليفها وفقاً للمادة 56 من الدستور.



أولويات البرنامج

تعزيز كفاءة الحكومة وزيادة الإنتاجية

- تأسيس نموذج حوكمة يعزز الشفافية والمسؤولية لتعزيز خدمة المواطن بفعالية ويقوّي الثقة بمؤسسات الدولة ويحقق أهداف التنمية.
- رفع كفاءة الجهات الحكومية وإنتاجيتها من خلال تسهيل عمليات التحول الرقمي وخلق ثقافة مهنية تسعى دائماً إلى التقدم والتطوير.

رعاية رأس المال البشري وتحسين جودة المعيشة

- إطلاق المواهب واحتضان الإبداع من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب وتطوير مهارات المواطنين وحماية رفاهيتهم بما يُمكنهم من الازدهار في عالم سريع التطور.
- تحسين البنية التحتية الخدمية والرعاية الاجتماعية لخلق بيئة حياتية عالية الجودة تُعزز الرفاه الاجتماعي المسؤول والشعور بالانتماء.

بناء اقتصاد متقدم ومستدام

- بناء اقتصاد متطور ومزدهر يرتقي بجودة حياة المواطن ويرفع من قدراته التنافسية في بيئة عالمية متجددة.
- السعي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام بالتركيز على تنويع مصادر الدخل وخلق فرص عمل جذّابة بمشاركة القطاع الخاص وزيادة إنتاجية القوى العاملة الوطنية بما يحقق استدامة المالية العامة.

ركائز البرنامج

إدارة مشاريع حكومية فعّالة	مخرجات قابلة للقياس	جداول زمنية دقيقة	مشاريع واضحة المعالم قابلة للتنفيذ	إطار حوافز مشجّع	رفاه مسؤول ومستدام	هيكل حوكمة واضح يعزز المحاسبة ويحدد المسؤوليات	حصافة في إدارة المالية العامة وكفاءة في إدارة الموارد	شراكة مثمرة بين القطاعين العام والخاص
----------------------------	---------------------	-------------------	------------------------------------	------------------	--------------------	--	---	---------------------------------------

برنامج عمل الحكومة



حكومة منتجة

تحسين فعالية الحكومة وجودة الخدمات العامة عبر تأسيس وبناء هيكل حوكمة واضح للمشاريع الحكومية وتسهيل الإجراءات ورقمنة العمليات الحكومية.



البرامج في المحور

تعزيز الحوكمة والهيكل
التنظيمي والقدرات

إنشاء حكومة إلكترونية ممكنة
بواسطة التكنولوجيا



المشاريع في المحور: 15



رفاه مستدام ورأس مال بشري قوي

رفاه مسؤول يعزز الضمان الاجتماعي للحياة الكريمة ولا يضعف الحافز المطلوب للنمو الاقتصادي المستدام ويُمكن فيه المواطنون من العمل في بيئة تنافسية.



البرامج في المحور

ضمان الرفاه المسؤول وتعزيز
التماسك الاجتماعي

مدن مستدامة وبنية تحتية
متطورة

نظام تعليم قوي ومجتمع
منتج للمعرفة

الاستثمار في الشباب
والرياضة والثقافة

رعاية صحية متقدمة



المشاريع في المحور: 39



خلق فرص العمل وبناء القدرات

خلق فرص عمل جذابة تضيف قيمة للمواطنين وتأهيل القادمين لسوق العمل بالمهارات المناسبة حسب ما ورد تفصيلاً في رؤية كويت جديدة 2035.



البرامج في المحور

تأهيل المواطنين للعمل في
القطاع الخاص

رفع إنتاجية موظفي
الدولة



المشاريع في المحور: 6



الأجندة الاقتصادية

انطلاقاً من رؤية كويت جديدة 2035 سيتم تطوير القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية مع الحد من الاعتماد على النفط وتحسين بيئة الأعمال وتمكين القطاع الخاص من المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.



البرامج في المحور

تطوير وتعزيز القطاعات ذات
الأولوية

ممكنات النمو
الاقتصادي المستدام



المشاريع في المحور: 36



استقرار المالية العامة

تأسيس إطار للمالية العامة مستقر ومستدام يتضمن إدارة حصيفة لشؤون المالية العامة للدولة وآلية فعالة لتحصيل الإيرادات الحكومية وسياسات إنفاق مسؤولة.



البرامج في المحور

زيادة وتنوع
إيرادات الدولة

التحكم في
المصروفات

تطوير الإدارة المالية
للدولة

إدارة السيولة
والتمويل



المشاريع في المحور: 11

السمات الرئيسية للبرنامج

(مؤشرات تقديرية)

9

عدد المشاريع التي تستهدف رفع
تصنيف الكويت صحياً

13

عدد المشاريع التي تستهدف رفع
تصنيف الكويت تعليمياً

15

عدد المشاريع التي تستهدف الارتقاء
بجودة حياة المواطن وتعزيز رفاهيته

39

عدد المشاريع
الرأسمالية

36

المشاريع الصالحة لمشاركة القطاع
الخاص واللاكتتابات العامة
(أكثر من 10 مشاريع تفوق قيمتها 100 مليون د.ك.)

21

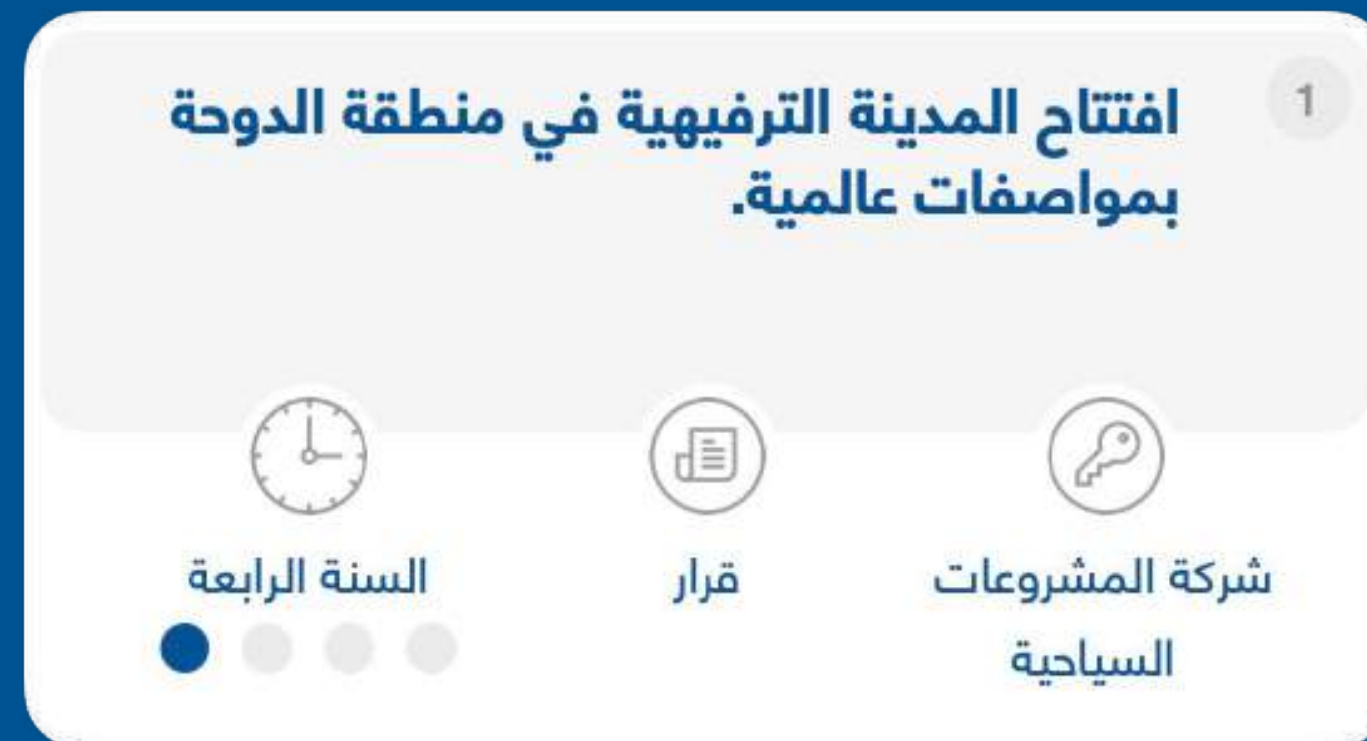
عدد مشاريع التي تهدف إلى رفع
إنتاجية القطاع الحكومي

توضيح طريقة عرض البرنامج

”على أن يكون برنامج عمل واقعيًا محدد الملامح وقابلًا للتنفيذ يراعي الأولويات والمستهدفات والاتجاهات التنموية العامة ووفق برنامج زمني معين“

الخطاب الأميري
سمو رئيس مجلس الوزراء

افتتاح الفصل التشريعي السابع عشر - 20 يونيو 2023



المشاريع في البرنامج يتم عرضها عبر بطاقة لكل مشروع



إذا كان هناك أكثر من خانة مظلة يعني أن إنجاز المشروع يتم بصورة تدريجية، مع اعتبار أول خانة مظلة نقطة البداية.



رقم المشروع

عنوان المشروع

الجهة
المنفذة

متطلبات المشروع وهي إما قرارات وإجراءات حكومية أو قوانين تتطلب التعاون مع مجلس الأمة.

المتطلبات

الجدول
الزمني

1

المحور الأول: استقرار المالية العامة

تأسيس إطار للمالية العامة مستقر ومستدام يتضمن إدارة حصيفة لشؤون المالية العامة للدولة وآلية فعالة لتحصيل الإيرادات الحكومية وسياسات إنفاق مسؤولة.

المشاريع في البرنامج

2

4

3

2

البرامج في المحور

1. تطوير الإدارة المالية للدولة

2. التحكم في النفقات

3. زيادة وتنويع إيرادات الدولة

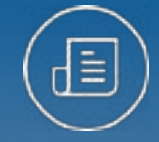
4. إدارة السيولة والتمويل

استقرار المالية العامة

برنامج تطوير الإدارة المالية للدولة



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

2

إطلاق إطار عام لهيكله التحول إلى ميزانية الأداء والبرامج وربط أسس الصرف بأولويات برنامج عمل الحكومة.



السنة الثالثة



قرارات
وإجراءات



وزارة المالية

1

إقرار أسس "الميزانية العامة متوسطة الأجل" وإصدار دليل القواعد المالية المتعلقة بها، وفقاً لسياسة مالية عامة حصرية.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



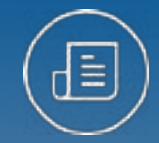
وزارة المالية

استقرار المالية العامة

برنامج التحكم في المصروفات



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

3
تدشين منصة مركزية معيارية للمشتريات الحكومية وربط كافة الجهات الحكومية بها لضمان أفضل الأسعار والاستفادة من ميزة الشراء الجماعي.



السنة الأولى



قرارات
وإجراءات



وزارة المالية

4
إقرار سقف للمصروفات العامة للفترة متوسطة الأجل ضمن الميزانيات تكون وفق أطر تقديرية حصرية.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



وزارة المالية

5
إعداد إطار عام لإعادة هيكلة نموذج الدعم باتجاه تحقيق المزيد من العدالة والشفافية والكفاءة مع توجيهه للفئات الأكثر احتياجًا.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



وزارة المالية

6
إصدار إطار عام لمعالجة أسس نظام التأمين التقاعدي بكافة مجالاته التنظيمية يهدف للقضاء على العجز الاكتواري وتحسين الأداء المالي للمؤسسة لضمان استدامتها واستقلاليتها عن المالية العامة للدولة.



السنة الثالثة



قانون



المؤسسة العامة
للتأمينات الاجتماعية

حوكمة عقود المشتريات

أبرز النتائج الأولية لدراسة عقود
تنظيف المنشآت المدنية

نحو 37% أو ما يعادل 93 مليون د.ك من قيمة العقود التي شملتها الدراسة يمكن توفيرها من خلال رفع كفاءة العقود دون الإخلال بجودة الخدمة المقدمة.

المرحلة
الحالية

مراجعة تفصيلية لأكثر من 100 ألف صفحة تشمل قوائم شراء و 145 عقداً بقيمة إجمالية تصل إلى 252 مليون د.ك بمشاركة 80 ممثلاً عن 15 جهة حكومية

أنواع العقود المُراجعة



عقود صيانة وشراء
المعدات الطبية



عقود تجهيزات
غذائية



عقود صيانة
طرق



عقود إسكان
معلمين



عقود تنظيف
مساحات عامة



عقود تنظيف
منشآت مدنية

أهداف
المشروع

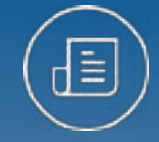
- تمكين الجهات الحكومية من الحصول على المعلومات التي تمكّنهم من تحديد القيمة العادلة لعقود المشتريات دون تقليل لعدد الخدمات أو جودتها.
- رفع كفاءة العقود الحكومية حتى 30%.
- مراجعة آلية الموافقة على العقود لتفادي حالات تضارب العقود.
- توحيد عقود الخدمات العامة لتتواءم مع المعايير الدولية.
- توحيد العقود وتجميع الخدمات المطلوبة في عقد واحد لرفع كفاءة آلية الشراء الجماعي بما يحقق وفورات حقيقية.
- توحيد وفرض معدل معتمد للأسعار التي تتعلق بالخدمات والمنتجات المتكررة.

استقرار المالية العامة

برنامج زيادة وتنويع إيرادات الدولة



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

7 إصدار إطار عام لمراجعة وإعادة تسعير أملاك الدولة العقارية بشكل دوري يراعي أسس العدالة ومعدلات الإنتاجية.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



وزارة المالية

8 تدشين آلية تسعير للخدمات العامة والرسوم والمخالفات (تُطوّر وتجدد بشكل دوري).



السنة الأولى



قرارات
وإجراءات



وزارة المالية

9 إصدار إطار عام للضريبة على الشركات بما يتضمنه من متطلبات تشريعية وآليات تنفيذية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.



السنة الثانية



قانون



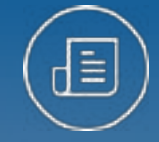
وزارة المالية

استقرار المالية العامة

برنامج إدارة السيولة والتمويل



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

11 إنشاء وحدة لإدارة السيولة للخزينة العامة للدولة وإقرار خطط سيولة طارئة.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



10 إقرار قانون الدين العام والإطار المنظم له مع ربطه بمشاريع ذات قيمة اقتصادية مضافة.



السنة الأولى



قانون



وزارة المالية

2

المحور الثاني: الأجندة الاقتصادية

انطلاقاً من رؤية كويت جديدة 2035 سيتم تطوير قطاعات ذات أولوية اقتصادية مع الحد من الاعتماد على النفط وتحسين بيئة الأعمال وتمكين القطاع الخاص من المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

تهدف المشاريع في هذا المحور إلى التركيز على الاستثمار في الاقتصاد المحلي للتغلب على التحديات الحالية وتحقيق اقتصاد منتج ومستدام من خلال تحفيز النمو وخلق فرص عمل ذات قيمة مضافة، ولضمان تخصيص موارد الدولة بشكل فعال وتحقيق نتائج ملموسة، سيتم تحديد القطاعات ذات الأولوية مع الأخذ بالاعتبار أهمية القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الاقتصادية، وتشجيع مشاركته عبر تطوير بيئة أعمال جذابة واستعادة ثقة المستثمرين.

البرامج في المحور

1. تطوير وتعزيز القطاعات ذات الأولوية:
السياحة والترفيه | النقل والمواصلات والخدمات اللوجستية | الإسكان | الاتصالات والتكنولوجيا | الخدمات المالية | الطاقة المتجددة | النفط والبتروكيماويات
2. إمكانات النمو الاقتصادي المستدام

المشاريع في البرنامج

- 26
- 10

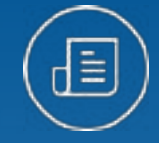
محور الأجندة الاقتصادية

برنامج تطوير وتعزيز القطاعات ذات الأولوية

قطاع السياحة والترفيه



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

1 افتتاح المدينة الترفيهية في منطقة الدوحة بمواصفات عالمية.



السنة الرابعة



قرارات
وإجراءات



شركة المشروعات
السياحية

2 تدشين مشروع جزيرة فيلكا كوجهة ثقافية وسياحية جاذبة.



السنة الرابعة



قرارات
وإجراءات



شركة المشروعات السياحية /
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

3 إطلاق الهوية المؤسسية الجديدة لشركة المشروعات السياحية كرائد إقليمي في قطاع الترفيه.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



شركة المشروعات
السياحية

مشروع المدينة الترفيهية



65 إلى 85 مليون د.ك.
مساهمة في الناتج المحلي



850 ألف إلى 1 مليون
زائر بحلول 2030



إجمالي النفقات الرأسمالية
160-200 مليون د.ك.
(تشمل تكلفة البنية التحتية 60-80 مليون د.ك.)



3,000 إلى 4,000
فرصة عمل بحلول 2035



ملاعب رياضية
12,500 م²



منطقة متاجر ومطاعم وخدمات ترفيهية
55,000 م²



محمية الشيخ زايد 1,500,000 م²
(مسارات الانزلاق بالحبل، أنشطة رماية، أكواخ في الغابات)



مدينة الملاهي بحجم
200,000 م²

الخطوة القادمة

- سيتم طرح مناقصة عامة، ثم البدء في عمليات البناء بالتعاون مع القطاع الخاص والمشغل الدولي

المرحلة الحالية

- تم إنجاز التصميم الأولي والاستراتيجية لمشروع تطوير المدينة الترفيهية، حيث تم تحديد أوجه الجدوى الاقتصادية للمشروع، بما في ذلك زيادة كبرى في عدد الزوار بشكل سنوي وتوفير فرص عمل والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

أهداف المشروع

- تطوير مدينة ترفيهية رئيسية في الكويت، بقيادة شركة المشروعات السياحية

مشروع تطوير جزيرة فيلكا



أماكن الترفيه والتسوق والمطاعم
والمقاهي
2م5,000



منتجع عائلي
250 غرفة



شاليهات
150 غرفة



منتجع فاخر
180 غرفة



60 إلى 80 مليون د.ك
مساهمةً في الناتج المحلي بحلول 2030



300 ألف
زائر بحلول 2030



2,000 إلى 3,000
فرصة عمل بحلول 2035



قاعة متعددة الأغراض



حديقة عامة



ساحات عامة



أنشطة رياضية



شاطئ عام



ممشى ساحلي



مرسى للقوارب

الخطوة القادمة

- طرح مناقصة إنشاء المرحلة الأولى

المرحلة الحالية

- مراجعة التصميم الأولي / المخطط الرئيسي ليأخذ بالاعتبار الهوية التاريخية والحضارية لجزيرة فيلكا لتكون ركيزة أساسية لهذا المشروع السياحي.
- وضع دراسة تحدّد مكونات المشروع الرئيسية والتكميلية ودراسة جدواه الاقتصادية.

أهداف المشروع

- إعادة بناء منتجع فيلكا التابع لشركة المشروعات السياحية وإحيائه كوجهة ترفيهية وسياحية في جنوب غرب الجزيرة ليضم منتجعات فاخرة وعائلية، إلى جانب مجموعة من الشاليهات على الشاطئ، ومنطقة مركزية مخصصة لمتاجر التجزئة وللساحة العامة

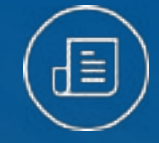
محور الأجندة الاقتصادية

برنامج تطوير وتعزيز القطاعات ذات الأولوية

قطاع النقل والمواصلات والخدمات اللوجستية



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

6 افتتاح مدينة الكويت للشحن الجوي بالشراكة مع مشغل عالمي.



السنة الرابعة



قرارات
وإجراءات



الإدارة العامة
للطيران المدني

5 تدشين مشروع الربط السككي الخليجي المشترك وتجهيز محطات قطار في النويصيب والشدادية.



السنة الرابعة



قرارات
وإجراءات



وزارة الأشغال
العامة

7

4 افتتاح مبنى مطار الكويت الدولي الجديد (مبنى الركاب T2) وتشغيله من خلال إدارة مطارات بأسس عالمية.



السنة الثالثة



قرارات
وإجراءات



وزارة الأشغال
العامة

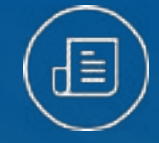
محور الأجندة الاقتصادية

برنامج تطوير وتعزيز القطاعات ذات الأولوية

قطاع النقل والمواصلات والخدمات اللوجستية



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

9 زيادة الطاقة الاستيعابية لحركة النقل الجوي من 240,000 إلى 650,000 رحلة هبوط وإقلاع بشكل تدريجي من خلال تطوير 3 مدارج في مطار الكويت الدولي.



خلال 3 سنوات



قرارات

وإجراءات



الإدارة العامة

للطيران المدني

8 استكمال تطوير وإنشاء وتشغيل مشروع ميناء مبارك الكبير من خلال شركات عالمية.



السنة الثالثة



قرارات

وإجراءات



وزارة الأشغال

العامة

7 تدشين خط السكة الحديدية بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية مع تطوير بنى تحتية سياحية ولوجستية بالمنطقة المحيطة.



السنة الرابعة



قرارات

وإجراءات



وزارة الأشغال

العامة

استكمال تطوير ميناء مبارك الكبير

الطاقة الاستيعابية

المرحلة الأولى:
1.8 مليون حاوية سنويًا



المرحلة الثانية:
2.7 مليون حاوية سنويًا



المرحلة الثالثة:
3.6 مليون حاوية سنويًا



المُنجز

تصميم وتنفيذ وصيانة الطرق والجسور
واستصلاح التربة.

إنشاء جدران الميناء ومرسى القوارب الصغيرة
وأعمال الدفن لأربعة أرصفة.

إنشاء وصيانة طريق يربط المرحلة الأولى
بالطريق الحالي في جزيرة بوبيان.

المستهدف

إنشاء المباني الرئيسية والطرق والخدمات وساحة تخزين
الحاويات.

تصنيع وتركيب وصيانة معدات التعامل اللازمة لعمليات
الميناء.

تعميق قناة الملاحة التي تربط المرحلة الأولى بالقناة الملاحية
الحالية في خور عبد الله.

أهداف المشروع

- تمكين الكويت من أن تصبح مركزًا إقليميًا رئيسيًا للتجارة والشحن.
- تلبية طلبات السوق المستقبلية وفقًا لتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي والسكاني.
- تخفيف الضغط على المرافق القائمة.

المرحلة الحالية

- تم البدء في تطوير المرحلة الأولى، والتي تشمل بناء 4 أرصفة، وسيتم بناء 20 رصيفًا آخر كجزء من المراحل الثانية والثالثة.

الخطوة القادمة

- تطوير الميناء بما يتضمن دراسة أفضل الخيارات نحو استكمال وتمويل عمليات البناء وتشغيله وفقًا لاستراتيجية متكاملة بالتعاون مع القطاع الخاص وخبرائه.

مبنى مطار الكويت الدولي الجديد (T2)



إمكانية استيعاب وتحميل
21 طائرة من طراز Airbus
A380 في آن واحد



يتضمن 51 بوابة ركوب
ومواقف طائرات



مصمم لاستيعاب 25
مليون مسافر سنوياً



السقف مزود بالألواح
الكهروضوئية لتوليد الطاقة
الشمسية الخاصة لتشغيل المبنى



مصمم للحصول على شهادة
"ليد" الذهبية للريادة في الطاقة
والتصميم البيئي في العالم



708 ألف
متر مربع

الخطوة القادمة

- إنشاء وإنجاز وتأثيث وصيانة مواقف وممرات الطائرات والمباني الخدمية لمبنى الركاب الجديد.
- التحضير لاستلام المبنى الجديد من المقاول.
- افتتاح مبنى مطار الكويت الدولي الجديد (T2).

المرحلة الحالية

- إنجاز 69.19% من سير أعمال إنشاء وإنجاز وتأثيث وصيانة مبنى الركاب الجديد.
- إنجاز 58.48% من سير أعمال إنشاء وإنجاز وصيانة المباني الخدمية والطرق المؤدية لمبنى الركاب الجديد ومواقف السيارات.

أهداف المشروع

- تنفيذ مبنى ركاب جديد (class A) على أعلى مستوى عالمي.
- زيادة الطاقة الاستيعابية للمطار لتصل إلى 25 مليون راكباً عند استكمال جميع المراحل.

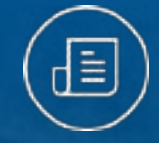
محور الأجندة الاقتصادية

برنامج تطوير وتعزيز القطاعات ذات الأولوية

قطاع الإسكان



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

10 توزيع عدد (15,094) أرض سكنية في المناطق (جنوب مدينة سعد العبدالله - جنوب القيروان).



خلال 4 سنوات



قرارات
وإجراءات



المؤسسة العامة
لرعاية السكنية

13 توزيع عدد (42,932) أذونات بناء في المناطق (جنوب مدينة صباح الأحمد - جنوب مدينة سعد العبدالله - جنوب القيروان).



خلال 4 سنوات



قرارات
وإجراءات



المؤسسة العامة
لرعاية السكنية

12 إصدار قانون المدن الإسكانية (المطوّر العقاري للسكن الخاص) ودليل الإجراءات المنظمة له.



السنة الأولى



قانون



المؤسسة العامة
لرعاية السكنية

11 إصدار قانون التمويل العقاري ودليل الإجراءات المنظمة له.



السنة الأولى

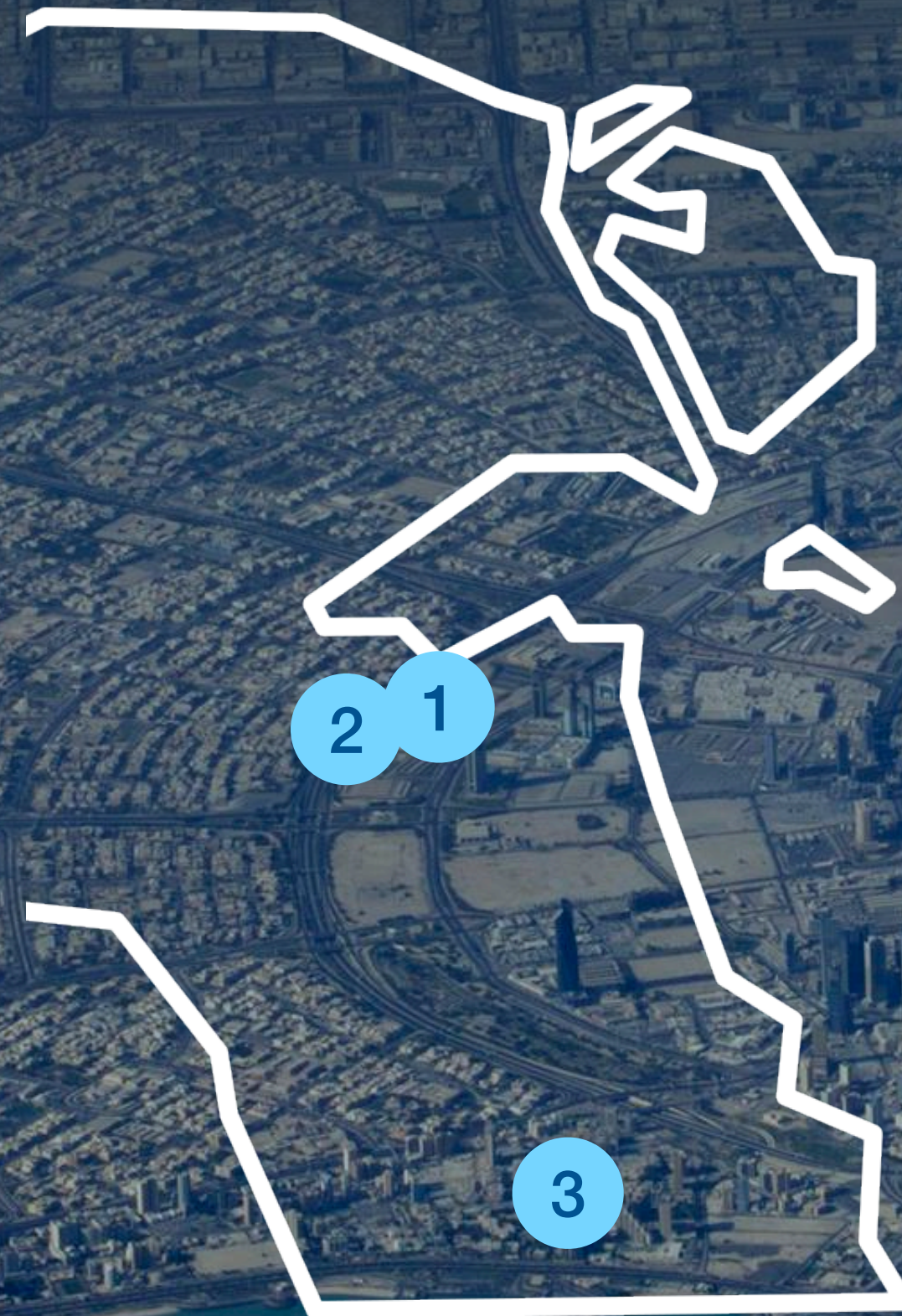


قانون



المؤسسة العامة
لرعاية السكنية

المدن الإسكانية الجديدة خلال أربع سنوات 2027-2023



42,932 أذونات بناء

- 1 جنوب القيروان 400
- 2 جنوب مدينة سعد العبدالله 22,152
- 3 جنوب مدينة صباح الأحمد 20,380

15,094 توزيعات إسكانية

- 1 جنوب القيروان 400
- 2 جنوب مدينة سعد العبدالله 14,695

محور الأجندة الاقتصادية

برنامج تطوير وتعزيز القطاعات ذات الأولوية

قطاع الاتصالات والتكنولوجيا



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

16 تأسيس شركة لإدارة شبكات الاتصالات الثابتة والألياف الضوئية بالشراكة مع القطاع الخاص.



السنة الثالثة



قرارات
وإجراءات



وزارة المواصلات

15 إطلاق المشروع الوطني الشامل للتحويل الرقمي.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



الجهاز المركزي
لتكنولوجيا المعلومات

14 تأسيس شركة بريد الكويت وفقاً لأفضل الممارسات في مجال البريد والخدمات اللوجستية.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



وزارة المواصلات

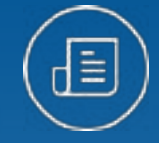
محور الأجندة الاقتصادية

برنامج تطوير وتعزيز القطاعات ذات الأولوية

قطاع الخدمات المالية



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

18 افتتاح حاضنة للابتكارات في مجال التقنية المالية (فنتك).



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



بنك الكويت المركزي

17 رفع تصنيف أسواق المال الكويتية من أسواق "ناشئة" إلى أسواق "ناشئة متقدمة" بمؤشر فوتسي راسل.



السنة الثالثة



قرارات
وإجراءات



هيئة أسواق المال

محور الأجندة الاقتصادية

برنامج تطوير وتعزيز القطاعات ذات الأولوية

قطاع الطاقة المتجددة



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

19 إطلاق آلية فعالة للوصول إلى إنتاج 15% من استهلاك الشبكة الكهربائية للدولة من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030.



خلال 3 سنوات



قرارات
وإجراءات



وزارة الكهرباء
والماء

22 تدشين مجمع تحويل النفايات الصلبة إلى وقود جاف (بالتعاون مع شركة إسمنت الكويت).



السنة الثالثة



قرارات
وإجراءات



بلدية الكويت

21 وضع آلية متكاملة لترشيد الاستهلاك الكهربائي من خلال التكنولوجيا الذكية في إنتاج الطاقة.



السنة الرابعة



قرارات
وإجراءات



وزارة الكهرباء
والماء

20 إطلاق استراتيجية وطنية لمشروعات الطاقة المتجددة لتحقيق أكبر خفض لمستويات التلوث.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



وزارة الكهرباء
والماء

محور الأجندة الاقتصادية

برنامج تطوير وتعزيز القطاعات ذات الأولوية

قطاع النفط البتروكيماويات



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

23 رفع الطاقة الإنتاجية للنفط الخام (بما يشمل المنطقة المقسومة) من 2.7 مليون/برميل يوميًا إلى 3.15 مليون برميل يوميًا.



خلال 4 سنوات



قرارات
وإجراءات



وزارة النفط / مؤسسة
البتروال الكويتية

24 زيادة الطاقة التكريرية داخل الكويت من 775 ألف برميل نفط يوميًا إلى 1,455 ألف برميل نفط يوميًا.



خلال 4 سنوات



قرارات
وإجراءات



وزارة النفط / مؤسسة
البتروال الكويتية

25 تجهيز البنية التحتية المتكاملة لحقل الدرة البحري لإنتاج النفط والغاز الطبيعي وفقًا لأفضل التقنيات الحديثة والممارسات التي تراعي السلامة والحفاظ على البيئة.



السنة الرابعة



قرارات
وإجراءات



وزارة النفط / مؤسسة
البتروال الكويتية

26 رفع إنتاج الغاز الحر (بما لا يشمل المنطقة المقسومة) من 521 مليون قدم مكعب يوميًا إلى 930 مليون قدم مكعب يوميًا.



خلال 4 سنوات



قرارات
وإجراءات



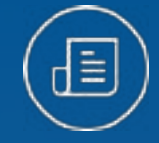
وزارة النفط / مؤسسة
البتروال الكويتية

محور الأجندة الاقتصادية

برنامج إمكانات النمو الاقتصادي المستدام



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

27 دراسة إطلاق صندوق استثماري سيادي (صندوق سيادة) لدفع عجلة التنمية ولتعزيز النشاط الاقتصادي المحلي وبناء الشراكات (إعادة هيكلة صندوق الاحتياطي العام).



السنة الأولى



قرارات
وإجراءات



وزارة المالية /
الهيئة العامة للاستثمار

28 تدشين المنطقة الاقتصادية الشمالية وربطها بباقي المشاريع الحيوية في شمال الكويت.



السنة الأولى



قانون



وزارة الدولة للشؤون
الاقتصادية / جهاز الحرير

29 تخصيص مشروع محطة الشعيبة الشمالية الثنائية الغرض لتوليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



الجهاز الفني لبرنامج
التخصيص

30 تدشين منطقة العبدلي الاقتصادية الخاصة.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



هيئة تشجيع الاستثمار
المباشر

Ciyada

Development Fund
صندوق سيادة للتنمية

استثمار سيادي في الاقتصاد الكويتي

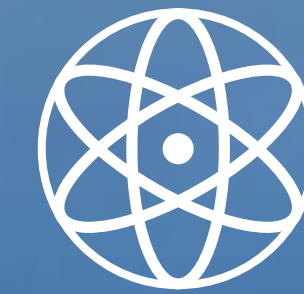
صندوق "سيادة" هو صندوق استثمار سيادي يهدف إلى دفع عجلة نمو الاقتصاد الكويتي وتحسين جودة الحياة وتعزيز التحول والتقدم في مجالات التنمية المختلفة وذلك عبر التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ الفعال للمشاريع التنموية الكبرى من خلال شراكات مثمرة مع قادة الصناعة والتكنولوجيا المتطورة في القطاع الخاص محلياً وعالمياً، ويتم ذلك كله في إطار قوامه الحوكمة والشفافية لتحقيق التقدم والازدهار.



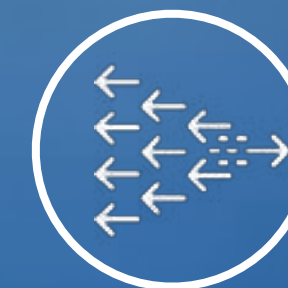
يقود التخطيط الاقتصادي
والاستراتيجي وينفذه



ذراع تنموي لإدارة المشاريع الكبرى
ومنصة للشراكة مع القطاع الخاص



توطين التكنولوجيا عبر شراكات
عالمية مختلفة



دافع للتغيير في نمط
التفكير وثقافة الإنتاجية



جاذب للاستثمار وصانع للفرص الاستثمارية
في القطاعات ذات القيمة المضافة



محور الأجندة الاقتصادية

برنامج إمكانات النمو الاقتصادي المستدام



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

31 وضع إطار عام يهدف لتأهيل عدد 6 مشاريع للشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل سنوي.



خلال 4 سنوات



قرارات
وإجراءات



هيئة مشروعات الشراكة بين
القطاعين العام والخاص

32 إصدار الاستراتيجية الوطنية للخصخصة ودليل الإجراءات المنظمة له.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



المجلس الأعلى
للتخصيص

33 تجهيز 1036 قسيمة صناعية للتوزيع على القطاعات الصناعية ذات الأولوية في مشروع منطقة الشداية الصناعية.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



الهيئة العامة للصناعة

34 تدشين مشروع صبحان بـ 96 قسيمة صناعية خاصة بتوطين الصناعات الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي.



السنة الثالثة



قرارات
وإجراءات



الهيئة العامة للصناعة

محور الأجندة الاقتصادية

برنامج إمكانات النمو الاقتصادي المستدام



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

36 إنشاء هيئة عامة لإدارة واستثمار أملاك الدولة العقارية.



السنة الثانية



قانون



بلدية الكويت

35 إطلاق مشروع قسائم المشروعات الصغيرة يضم 350 قسيمة صناعية وحرفية في منطقة ميناء عبدالله لدعم صغار المستثمرين.



السنة الثالثة



قرارات

صندوق المشروعات الصغيرة وإجراءات



الهيئة العامة للصناعة /

بوابة التنمية: استثمار أملاك الدولة

- هناك تشابك قانوني وإداري بين بعض الجهات الحكومية مما أدى إلى غياب الرؤية الواضحة لدى مستثمري القطاع الخاص المطلوب مساهمته في تنمية المشاريع الاقتصادية للدولة.
- كما أن هناك إشكالية تواجه المشاريع المقامة على أملاك الدولة التي تعود في نهاية فترة عقودها إلى وزارة المالية، ومن ثم تُجدد سنويًا لحين إعادة طرحها أخرى، مما يؤدي إلى ضعف رغبة المستثمر في ضخ إستثمارات إضافية لتطوير المشاريع المقامة عليها وتطوير مرافقها وتجديدها.
- التغلب على مسألة العقود قصيرة المدة الواردة في القانون (105) لسنة 1980 بشأن أملاك الدولة، حيث لا يسمح للتعاقد بأكثر من 3 سنوات إلا في حال تحقيق المنفعة العامة.
- عزوف القطاع الخاص عن الإدارة المؤقتة لبعض المرافق والمشاريع المنتهية عقودها، وذلك ما لم يتم طرحها في مزايده عامة.
- ولمعالجة هذا التداخل في الاختصاصات يجب إجراء عملية دمج شاملة لبعض الجهات ذات الصلة من خلال مشروع بقانون جديد.

أملاك دولة عامة وخاصة

قانون 2014/116



تقديم خدمة ذات أهمية اقتصادية واجتماعية أو تحسين خدمة عامة



لا تتجاوز خمسين سنة (مزايدة/ مناقصة)



المشروعات التنموية ذات الطبيعة الخاصة



موافقة مجلس الوزراء لا تزيد عن 250 مليون

أملاك الدولة العامة

تعميم 2023/1



بنية تحتية
ومشاريع تنموية



إسناد
أعمال



استغلال



خمس سنوات



استثناء الوزير غير محدد

أملاك الدولة الخاصة

قانون 1980/105



بيع مزايدة
(لا تزيد قيمتها عن 50 الف)



إيجار



استغلال مباشر
(الوزارة)



عقد مباشر

3 سنوات
(مزايدة)

- اقتراح الوزير

- موافقة مجلس الوزراء

- تحقيق غرض ذي نفع عام

(20 سنة)

ترسيخ الشراكة بين القطاعين العام والخاص

في تنفيذ المشاريع المتعلقة بالقطاعات ذات الأولوية

استعادة الثقة

في ضوء الحاجة المتنامية لخلق فرص عمل لأعداد متزايدة من المواطنين بات من الضروري أن يضطلع القطاع الخاص بمسؤولياته في تخفيف ضغط التوظيف عن القطاع الحكومي ورفع إنتاجية القوى العاملة الوطنية.

ولن يتمكن القطاع الخاص من تحقيق دوره دون رقابة قوية من الدولة تعي جيداً ما تريده من القطاع الخاص وتعرف كيف تديره وتزيل تشوهات وتعالج مكامن الخلل فيه، لكنها تعرف في ذات الوقت أصول إرساء أجواء الثقة والترغيب لاستقطاب رؤوس الأموال المحلية والعالمية علماً بأن القطاع الخاص هنا هو بمعناه الواسع الذي يشمل الشركات المؤسسة باكتتابات عامة من المواطنين.

وفي هذا السياق هناك حاجة واضحة من الدولة في تعاقداتها مع القطاع الخاص لمزيد من الوضوح في ضوابط مشاريع الـ (B.O.T) والمماثلة لها مثل الحاجة إلى آجال التعاقد الطويلة التي بدونها سيكون من الصعب استقطاب رؤوس الأموال لمشاريع كبرى (مثل المدينة الترفيهية) بالإضافة لوجود ضوابط واضحة لتجديد عقود المشاريع للمشاريع التعليمية والسياحية على سبيل المثال.

ولدعم الشراكة المثمرة فيجب على الدولة توفير الخدمات الاستشارية والبنى التحتية اللازمة للمشاريع التي سيدخل فيها القطاع الخاص من خلال تحويل موارد الدولة المالية من المصاريف الجارية إلى المصاريف الرأسمالية للصرف.

توفّر الدولة للمشروع الذي يحمل إمكانية للشراكة بين القطاعين العام والخاص:

تقييم المشروع والجدوى
تحديد الطريق الأمثل لتنفيذ المشروع
تحديد إطار العمل القانوني المناسب
تحديد النهج التمويلي الأكثر ملاءمة

كما سيتعين تمكين أجهزة الدولة المؤهلة لاستقطاب القطاع الخاص

هيئة تشجيع الاستثمار
هيئة الشراكة
الجهاز الفني للتخصيص

3

المحور الثالث:

خلق فرص العمل وبناء القدرات

خلق فرص عمل جذابة تضيف قيمة للمواطنين وتأهيل القادمين لسوق العمل بالمهارات المناسبة حسب ما ورد تفصيلاً في رؤية كويت جديدة 2035.

المشاريع في البرنامج

4

2

البرامج في المحور

1. رفع إنتاجية موظفي الدولة

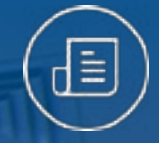
2. تأهيل المواطنين للعمل في القطاع الخاص

خلق فرص العمل وبناء القدرات

برنامج رفع إنتاجية موظفي الدولة



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

1 وضع إطار متكامل لمراجعة رواتب القطاع العام (تحديث دراسة البديل الاستراتيجي، 2014) بما يتناسب مع مبدئي الجدارة والإنتاجية مع الأخذ بالاعتبار تحفيز التوجه للعمل في القطاع الخاص وترشيد التكلفة على المالية العامة للدولة.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



ديوان الخدمة المدنية

4 إنشاء أكاديمية لتأهيل العاملين في القطاع المالي والاستثماري وفق أفضل المناهج العالمية في الدراسات المالية والحوكمة.



السنة الثالثة



قانون



هيئة أسواق المال

3 إنشاء مركز لاختبارات القبول القياسية للوظائف الحكومية والتدريب الفني لموظفي القطاع العام.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



ديوان الخدمة المدنية

2 تطبيق برنامج إدارة أداء الموظفين في القطاع العام وربطه بالحوافز المالية والترقيات الإدارية.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



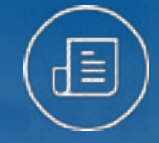
ديوان الخدمة المدنية

خلق فرص العمل وبناء القدرات

برنامج تأهيل المواطنين للعمل في القطاع الخاص



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

6 تدشين المنظومة الشاملة لتصنيف المهن
ووضع المعايير الوظيفية في القطاع الخاص.



السنة الثانية
● ○ ○ ○



قرارات
وإجراءات



الهيئة العامة للقوى
العاملة

5 تدشين إطار وطني للتكويث يتضمن آلية لرفع
نسب العمالة الوطنية في مختلف المجالات
الوظيفية في القطاع الخاص.



السنة الثانية
○ ○ ● ○



قرارات
وإجراءات



الهيئة العامة للقوى
العاملة

4

المحور الرابع:

رفاه مستدام ورأس مال بشري قوي

رفاه مستدام يعزز الضمان الاجتماعي للحياة الكريمة ولا يضعف الحافز المطلوب للنمو الاقتصادي المستدام ويمكّن فيه المواطنون من العمل في بيئة تنافسية.

المشاريع في البرنامج

7

5

5

13

9

البرامج في المحور

1. مدن مستدامة وبنية تحتية متطورة

2. ضمان الرفاه المسؤول وتعزيز التماسك الاجتماعي

3. الاستثمار في الشباب والرياضة والثقافة

4. نظام تعليم قوي ومجتمع منتج للمعرفة

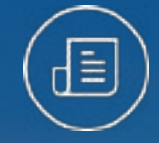
5. رعاية صحية متقدمة

رفاه مستدام ورأس مال بشري قوي

برنامج مدن مستدامة وبنية تحتية متطورة



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

1 تجديد شبكة طرق سريعة وفرعية بطول إجمالي 6,500 كم وفق أعلى المعايير الدولية من خلال التعاقد المباشر مع أفضل الشركات العالمية (800 كم طرق رئيسية والباقي طرق داخلية موزعة على المحافظات الستة).



خلال 3 سنوات



قرارات
وإجراءات



وزارة الأشغال
العامة

2 افتتاح مجمع تدوير النفايات الصلبة في منطقة كبد.



السنة الرابعة



قرارات
وإجراءات



بلدية الكويت

3 إطلاق استراتيجية وطنية للأمن الغذائي والمائي والدوائي.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



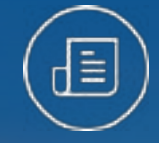
وزارة الصحة/وزارة الكهرباء
والماء/وزارة التجارة

رفاه مستدام ورأس مال بشري قوي

برنامج مدن مستدامة وبنية تحتية متطورة



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

4 إطلاق الإطار العام لتحسين جودة الهواء وتقليل الانبعاثات الكربونية وربطها بالمؤشرات العالمية.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



الهيئة العامة للبيئة

5 إطلاق ومراقبة الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة بحلول عام 2040.



السنة الأولى



قرارات
وإجراءات



الهيئة العامة للبيئة

6 إطلاق منصة إلكترونية متكاملة لدعم المنظومة الزراعية والثروة الحيوانية.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



الهيئة العامة للبيئة

7 إطلاق ومراقبة استراتيجية الانتقال إلى الاقتصاد الدائري للكربون لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060.



السنة الأولى



قرارات
وإجراءات



الهيئة العامة للبيئة

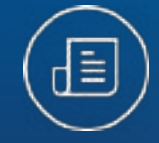
رفاه مستدام ورأس مال بشري قوي

برنامج ضمان الرفاه المسؤول وتعزيز

التماسك الاجتماعي



الجدول
الزماني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

9 تأسيس منصة إلكترونية (أمان) شاملة لجميع
الدعوم الحكومية والمساعدات الخيرية لتحديد
الفئات الأكثر احتياجًا، ووضع آلية لتوفير
الضمان الاجتماعي اللازم لها.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



وزارة الشؤون الاجتماعية

8 إصدار إطار عام يتضمن إعادة تقييم مستمرة
للحد الأدنى للمعاشات التقاعدية للفئات الأقل
دخلًا.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



المؤسسة العامة
للتأمينات الاجتماعية

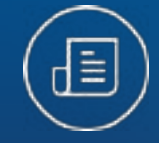
رفاه مستدام ورأس مال بشري قوي

برنامج ضمان الرفاه المسؤول وتعزيز

التماسك الاجتماعي



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

10 توسيع برنامج حاضنة الأعمال (بوتيك 33) بعدد 2 من المراكز لتسويق منتجات المنتفعين من المساعدات الاجتماعية.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



وزارة الشؤون
الاجتماعية

11 تأسيس فرق لحماية الطفل في جميع المحافظات لضمان حماية الطفل من أي شكل من أشكال الأذى الجسدي والنفسي والإهمال.



السنة الثالثة



قرارات
وإجراءات



وزارة الشؤون
الاجتماعية

12 إنشاء منصة رقمية لاستقبال بلاغات العنف الأسري والتعامل معها.



السنة الأولى



قرارات
وإجراءات



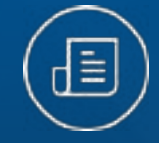
وزارة الشؤون
الاجتماعية

رفاه مستدام ورأس مال بشري قوي

برنامج الاستثمار في الشباب والرياضة والثقافة



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

14 تدشين مركز تعليمي ثقافي ترفيهي في شارع
عبدالله الأحمد.



السنة الرابعة



قرارات
وإجراءات



بلدية الكويت

13 تدشين عدد 3 مجمعات صالات رياضية متعددة
الأغراض في مختلف المحافظات.



خلال 4 سنوات



قرارات
وإجراءات



الهيئة العامة للرياضة

17 تدشين مجمع الكويت للصناعات الإبداعية
كحاضنة لتحويل الأفكار الإبداعية إلى شركات
ناشئة في مختلف مجالات الفنون والثقافة.



السنة الرابعة



قرارات
وإجراءات



الهيئة العامة للشباب

16 إصدار إطار عام للاعتراف الكلي وتنظيم
مشاركة القطاع الخاص في دعم الرياضة.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



الهيئة العامة للرياضة

15 تصميم وإنشاء عدد 3 إستادات رياضية بمعايير
عالمية في مختلف المحافظات.



خلال 4 سنوات



قرارات
وإجراءات



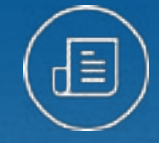
الهيئة العامة للرياضة

رفاه مستدام ورأس مال بشري قوي

برنامج نظام تعليم قوي ومجتمع
منتج للمعرفة



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

20
تدشين منصة التعليم الإلكتروني لكافة المراحل
الدراسية الأساسية لتنوع مصادر التعليم
الذاتي.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



وزارة التعليم

19
إطلاق مشروع "رخصة المعلم" لضمان
مستوى عالٍ من جودة المعلمين.



السنة الثالثة



قرارات
وإجراءات



وزارة التعليم

18
إطلاق عدد 6 مدارس من مشروع مدارس الأفق
لاختبار كفاءة النظام غير المركزي في التعليم.



السنة الثالثة



قرارات
وإجراءات



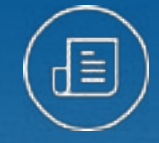
وزارة التعليم

رفاه مستدام ورأس مال بشري قوي

برنامج نظام تعليم قوي ومجتمع
منتج للمعرفة



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

23 اعتماد إطار حوكمة النظام التعليمي لتعزيز دور
وجودة المؤسسات التعليمية.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



وزارة التعليم

22 اعتماد إطار عام للمناهج الدراسية في مراحل
التعليم لرفع مستوى المناهج التعليمية
وضمن استقرارها.



السنة الثالثة



قرارات
وإجراءات



وزارة التعليم

21 تنفيذ برنامج مسارات الحياة المهنية في
التعليم الثانوي لضمان تنوع المخرجات
التعليمية بما يخدم سوق العمل واحتياجاته.



السنة الثالثة



قرارات
وإجراءات



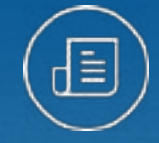
وزارة التعليم

رفاه مستدام ورأس مال بشري قوي

برنامج نظام تعليم قوي ومجتمع
منتج للمعرفة



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

26
تدشين لائحة تصنيف عام للمؤسسات
الأكاديمية ومؤسسات التعليم العالي المحلية
وبرامجها المختلفة.



السنة الثالثة



قرارات
وإجراءات



الجهاز الوطني للاعتماد
الأكاديمي

25
تدشين بوابة القبول المركزي لتنظيم قبول
الطلبة في الجامعات الحكومية والخاصة
والبعثات الدراسية.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



وزارة التعليم

24
إنشاء برنامج وطني للبحث العلمي لدعم
الباحثين ورفع كفاءة المشاريع البحثية.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



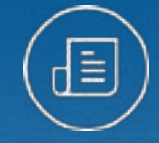
وزارة التعليم / مجلس
الجامعات الحكومية

رفاه مستدام ورأس مال بشري قوي

برنامج نظام تعليم قوي ومجتمع
منتج للمعرفة



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

27 إطلاق حزمة الاختبارات الوطنية الموّحدة لضمان أعلى مستويات جودة التعليم ولضمان العدالة بين طلاب مؤسسات التعليم الأساسي العامة والخاصة.



السنة الثالثة



قرارات
وإجراءات



المركز الوطني لتطوير
التعليم

30 افتتاح عدد 10 مراكز بحثية في مجالات معرفية مختلفة بجامعة عبدالله السالم.



خلال 4 سنوات



قرارات
وإجراءات



جامعة عبدالله السالم

29 زيادة عدد الكليات بجامعة عبدالله السالم من 3 إلى 5 كليات وزيادة الطاقة الاستيعابية للطلبة من 600 إلى 4000 طالب بشكل تدريجي.



خلال 4 سنوات



قرارات
وإجراءات



جامعة عبدالله السالم

28 إطلاق برامج دراسات عليا في عدة تخصصات بجامعة عبدالله السالم.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



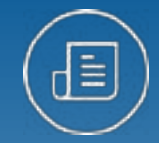
جامعة عبدالله السالم

رفاه مستدام ورأس مال بشري قوي

برنامج رعاية صحية متقدمة



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

33 زيادة المراكز الصحية الأولية العاملة بساعات إضافية بنسبة 40% وزيادة الخدمات التخصصية بنسبة 80% لتسهيل الحصول على الخدمات الصحية الأولية وتخفيف الضغط على أقسام الطوارئ في المستشفيات.



خلال 4 سنوات



قرارات
وإجراءات



وزارة الصحة

32 زيادة الطاقة الاستيعابية لخدمات العناية المركزة بنسبة 100% (لل كبار والأطفال والأطفال الخدج).



خلال 4 سنوات



قرارات
وإجراءات



وزارة الصحة

31 استقطاب 50 من الخبرات التخصصية العالمية والأطباء الزائرين في المجالات الجراحية والتخصصات النادرة بشكل سنوي مع التركيز على الحالات الطبية التي يكثر الابتعاث للعلاج بالخارج لها.



خلال 4 سنوات



قرارات
وإجراءات



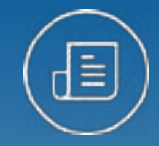
وزارة الصحة

رفاه مستدام ورأس مال بشري قوي

برنامج رعاية صحية متقدمة



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

36
تقليص فترات المراجعة الطبية للأمراض
المستعصية والمزمنة بنسبة 30% سنويًا
وصولاً إلى المعدل العالمي المعتمد.



خلال 4 سنوات



قرارات
وإجراءات



وزارة الصحة

35
زيادة عدد 3 مراكز طوارئ طبية كل عام مع
التوسّع في افتتاح عيادات الإسعاف في
المجمعات التجارية.



خلال 4 سنوات



قرارات
وإجراءات



وزارة الصحة

34
تسجيل واعتماد مدينة صحية واحدة كل عام
(إضافة مولات صحية - جامعات صحية -
محافظات صحية).



خلال 4 سنوات



قرارات
وإجراءات



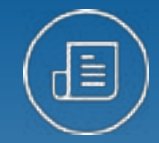
وزارة الصحة

رفاه مستدام ورأس مال بشري قوي

برنامج رعاية صحية متقدمة



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

40 إقرار لائحة معايير الابتعاث للعلاج بالخارج واللجان التخصصية لتسهيل الإجراءات ولضمان الشفافية وإيقاف الهدر المالي.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



وزارة الصحة

39 تدشين مركز طبي متخصص لعلاج الإدمان وإعادة تأهيل مدمني المخدرات.



السنة الثالثة



قرارات
وإجراءات



وزارة الصحة / وزارة
الداخلية

38 رفع مستوى جودة الخدمات التمريضية عن طريق التدريب التخصصي للكوادر التمريضية بنسبة 30% وزيادة الكوادر الوطنية بنسبة 10%.



خلال 4 سنوات



قرارات
وإجراءات



وزارة الصحة

5

المحور الخامس: حكومة منتجة

تحسين فعالية الحكومة وجودة الخدمات العامة عبر تأسيس وبناء هيكل حوكمة واضح للمشاريع الحكومية وتسهيل الإجراءات ورقمنة العمليات الحكومية.

المشاريع في البرنامج

7

1. تعزيز الحوكمة والهيكل التنظيمي والقدرات

8

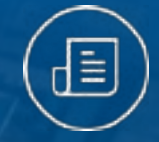
2. إنشاء حكومة إلكترونية ممكّنة بواسطة التكنولوجيا

حكومة منتجة

برنامج تعزيز الحوكمة والهيكل التنظيمي والقدرات



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

1 إطلاق إطار شامل لإعادة هيكلة الهيئات الحكومية العامة وصولاً لأفضل الممارسات العالمية وأعلى درجات الكفاءة والحوكمة.



السنة الأولى



قوانين / قرارات
وإجراءات



مجلس الوزراء

2 إطلاق برنامج متكامل لبناء القدرات واستقطاب الخبرات في المؤسسات الحكومية بالتعاون مع أفضل المؤسسات الدولية في مجالها.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



وزارة المالية

3 إصدار إطار عام لحوكمة العمل في الجمعيات التعاونية لرفع الإنتاجية وتعزيز النزاهة.



السنة الثالثة



قانون



وزارة الشؤون الاجتماعية

4 إنشاء وحدات متخصصة في إدارة المشاريع الحكومية بالشراكة مع المؤسسات الدولية وبيوت الاستشارة العالمية.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



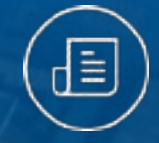
وزارة المالية

حكومة منتجة

برنامج تعزيز الحوكمة والهيكلة التنظيمي والقدرات



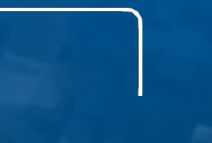
الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

7 إطلاق إطار عام لحوكمة البيانات في قطاع الاتصالات.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



الجهاز المركزي
لتكنولوجيا المعلومات

6 إطلاق منظومة شاملة لمتابعة العمالة الأجنبية على العقود الحكومية (ضمن خطط تعديل التركيبة السكانية).



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



الهيئة العامة للقوى
العاملة

5 إطلاق الإطار العام للمواصفات والمقاييس والجودة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.



السنة الثالثة



قانون



الهيئة العامة للصناعة

بناء القدرات

شرط نجاح البرنامج

هناك ضرورة واضحة لبناء القدرات في مؤسسات الدولة حيث أن هناك غياب للعدد الكافي من الخبرات المدربة وفق أفضل الممارسات العالمية، كما تحتاج الكوادر الواعدة فيها للتدريب المنهجي والحوافز المالية والإدارية والمحاسبة الجادة. ولبيان جدية الجهاز الحكومي في إطلاق مشاريع كبرى يشترك فيها القطاع الخاص، فإن هناك أيضًا حاجة للاستعانة بخبرات عالمية في الجهاز الحكومي لغرض التخطيط الفني و المالي وإعداد دراسات الجدوى والشروط المرجعية، والتعاقدات، وإرساء قواعد محكمة من الرقابة والحوكمة. وتبرز هنا أهمية برامج الدعم الفني من قبل المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذين كانت الكويت داعماً سخياً لهم ولم تتم الاستفادة منهم بشكل مقنع. كما تبرز حاجة واضحة لمكاتب إدارة المشاريع (PMO) من قبل خبرات عالمية مماثلة، فضلاً عن شراكات مؤسساتية مع دول مجلس التعاون في ميادين حققت فيها هذه الدول نجاحات واضحة (مشروع ميناء مبارك الكبير مرشح جيد للاستفادة من هذه المبادرة).

أهداف البرنامج

تسيير العمل اليومي للجهات الحكومية وفق أمثل الممارسات العالمية.

التدريب العملي اليومي للكوادر الوطنية لنقل الخبرات بشكل تدريجي وتهيئة قادة إداريين في مجالاتهم المختلفة مستقبلاً.

الجهات المستفيدة

إن برامج الدعم الفني ومكاتب إدارة المشاريع والحاجة لهما لن تقتصر على وزارة بعينها وإنما ستستفيد كافة الجهات الحكومية من هذه المبادرة خاصةً الجهات ذات الصلة بالمشاريع الكبرى، مثل وزارة المالية، ووزارة الأشغال العامة، والطيران المدني، ووزارة الصحة وغيرهم.

مثال: قطاع الضريبة - وزارة المالية

يحتاج إلى:

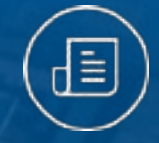
- إعادة هيكلة إدارية لوحدات القطاع لزيادة الإنتاجية مع وضع معايير واضحة لشاغلي الوظائف المرتبطة بالاجراءات الضريبية وفق أسس حوكمة صارمة.
- سياسة ضريبية واضحة مرتبطة بمعطيات المالية العامة والاقتصاد الكلي للدولة.
- إطار محاسبي عام ومفصل للتحصيل الضريبي.
- بناء قاعدة معلومات مالية واقتصادية من خلال عمليات الإفصاح الضريبي لمساعدة القرار المالي والاقتصادي مستقبلاً.
- تأهيل و تدريب موظفي القطاع بشكل عملي عبر تواصل مهني مستمر.
- الجهات التي يمكنها تقديم الدعم:
- صندوق النقد الدولي (IMF) | منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD | البنك الدولي World Bank | بيوت الاستشارات الضريبية العالمية | المكتب الدولي للوثائق الضريبية (IBFD).

حكومة منتجة

برنامج إنشاء حكومة إلكترونية ممكنة
بواسطة التكنولوجيا



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

8 إطلاق المنظومة الشاملة للسمسرة العقارية
لتسهيل إجراء العمليات ولضمان مرجعية
المعلومات.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



وزارة التجارة

11 إطلاق مشروع مركزي لجمع البيانات الحكومية
في قوالب موحدة.



السنة الثالثة



قرارات
وإجراءات



الجهاز المركزي
لتكنولوجيا المعلومات

10 تحويل 90% من الخدمات الحكومية إلى رقمية
بشكل تدريجي.



السنة الرابعة



قرارات
وإجراءات



الجهاز المركزي
لتكنولوجيا المعلومات

9 إصدار الدليل الشامل لجميع الخدمات التي
تقدمها كافة الجهات الحكومية.



السنة الثالثة



قرارات
وإجراءات



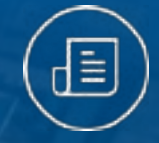
الجهاز المركزي لتكنولوجيا
المعلومات

حكومة منتجة

برنامج إنشاء حكومة إلكترونية ممكنة بواسطة التكنولوجيا



الجدول
الزمني



المتطلبات



الجهة
المنفذة



عنوان
المشروع

12 إطلاق المنظومة الشاملة للأمن السيبراني
ضمن استراتيجيات تطوير المركز الوطني للأمن
السيبراني



السنة الأولى



قرارات
وإجراءات



المركز الوطني للأمن
السيبراني

13 إصدار الإطار العام الموحد للخدمات الإلكترونية
الحكومية المقدمة وطرحها في منصات
متكاملة لتوفير خدمة شاملة.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



الجهاز المركزي لتكنولوجيا
المعلومات

14 إنشاء جهاز فني خاص بالتحوّل الرقمي في
الحكومة.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



الجهاز المركزي
لتكنولوجيا المعلومات

15 إطلاق برنامج محكم عالميًا لتسجيل وفحص
براءات الاختراع حمايةً لحقوق المبادرين.



السنة الثانية



قرارات
وإجراءات



وزارة التجارة



ملحق

برنامج عمل الحكومة الفصل التشريعي السابع عشر

المتطلبات التشريعية

#	الموضوع	الجهة المختصة	الملاحظات
1	مشروع بقانون بشأن المفوضية العليا للانتخابات	- وزارة الداخلية - وزارة العدل	
2	مشروع بقانون بشأن تعزيز الرقابة على كافة الأموال العامة خارج الكويت	- جهاز المراقبين الماليين	
3	مشروع بقانون بشأن قانون هيئة الفتوى والتشريع وقضايا الدولة	- إدارة الفتوى والتشريع	
4	مشروع بقانون بشأن تعديل القانون رقم (49) لسنة 2016	- الجهاز المركزي للمناقصات العامة	
5	مشروع بقانون بشأن تعديل قانون حق الاطلاع	- وزارة العدل	
6	مشروع بقانون بشأن تعديل القانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن الهيئة العامة لمكافحة الفساد		
7	مشروع بقانون بشأن تعديل قانون التوثيق الإلكتروني	- وزارة العدل	
8	مشروع بقانون بشأن التحكيم القضائي	- وزارة العدل	
9	مشروع بقانون بشأن تأسيس شركات إنشاء مدن أو مناطق سكنية.	- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية - وزارة المالية - الهيئة العامة للاستثمار - بنك الائتمان الكويتي - وزارة الكهرباء الماء - بلدية الكويت	

المتطلبات التشريعية

#	الموضوع	الجهة المختصة	الملاحظات
10	مشروع بقانون بتعديل القانون رقم (114) لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين	- وزارة الصحة	إضافة التأمين الصحي لربات البيوت
11	مشروع بقانون بشأن التمويل العقاري للسكن الخاص	- بلدية الكويت - المؤسسة العامة للرعاية السكنية	
12	مشروع بقانون بشأن إعادة التقييم المستمرة للحد الأدنى للمعاشات التعاقدية للفئات الأقل دخلًا	- بنك الائتمان الكويتي	تنفيذ استراتيجية دعم المتقاعدين وتطوير مؤسسة التأمينات الاجتماعية
13	مشروع بقانون بشأن قواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي	- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	
14	مشروع بقانون بشأن المنطقة الاقتصادية الشمالية	- وزارة المالية	
15	مشروع بقانون بشأن ضريبة الشركات	- جهاز الحرير	
16	مشروع بقانون بشأن تعديل القانون رقم (98) لسنة 2013 بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة	- وزارة المالية	إعادة هيكلة منظومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة
17	مشروع بشأن الهيئة العامة لإدارة واستثمار أملاك الدولة العقارية العامة والخاصة	- الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة	
18	مشروع بقانون بشأن تعديل قانون المجلس الأعلى للبترول	- وزارة المالية	دمج هيئة الشراكة مع قطاع أملاك الدولة ونظم الشراء لدى وزارة المالية وإدارة نزع الملكية، وذلك لخلق كيان مركزي لإدارة واستثمار أملاك الدولة العقارية
19	مشروع بقانون بشأن تحسين إيرادات الدولة غير النفطية	- هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	
20	مشروع بقانون بشأن الإذن للحكومة بعقد قروض عامة وعمليات التمويل من الأسواق المالية المحلية والعالمية	- إدارة نزع الملكية	تطوير المجلس الأعلى للبترول ومؤسسة البترول الكويتية
21	مشروع بقانون بشأن قانون التجارة الإلكترونية	- مؤسسة البترول الكويتي	تحسين تحصيل إيرادات الدولة غير النفطية
22	مشروع بقانون بشأن قانون الاستيراد والتصدير	- وزارة المالية	تعزيز المالية العامة بأدوات تعزز الانفاق الرأسمالي باللجوء إلى الاقتراض من الأسواق
23	مشروع بقانون بشأن تعديل قانون الصناعة	- وزارة المالية	
24	مشروع بقانون بشأن تعديل قانون الخطة الإنمائية (9) لسنة 2010	- وزارة التجارة والصناعة - وزارة التجارة والصناعة - وزارة التجارة والصناعة - الهيئة العامة للصناعة - الهيئة العامة للاستثمار	وضع قواعد المواصفات والمقاييس والجودة

المتطلبات التشريعية

#	الموضوع	الجهة المختصة	الملاحظات
25	مشروع بقانون بشأن إعادة هيكلة صندوق الاحتياطي العام	- وزارة المالية	
26	مشروع بقانون بشأن تعديل القانون رقم (87) لسنة 2017 بشأن الرياضة	- الهيئة العامة للرياضة	تطبيق الاحتراف الكلي وتنظيم مشاركة القطاع الخاص في دعم الرياضة، ورعاية اللاعبين الموهوبين، مع الاهتمام بالألعاب الفردية
27	مشروع بقانون بشأن تنظيم التعيين في الوظائف القيادية	- ديوان الخدمة المدنية	القيادات الوطنية
28	مشروع بقانون بشأن شؤون إقامه الأجانب	- وزارة الداخلية	التركيبة السكانية
29	مشروع بقانون بشأن تأسيس شركة بريد الكويت	- وزارة المواصلات	
30	إطار شامل لمعالجة ملف المقيمين بصورة غير قانونية وفقا لخارطة الطريق المعتمدة من مجلس الوزراء ووفقا للبيانات الرسمية الموثقة لدى الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية	- مجلس الوزراء	



برنامج عمل الحكومة

الفصل التشريعي السابع عشر

2027 - 2023